

اقتصاد

فوق الطاولة

«القمح»... خطة إخفاق محكمة!!

علي هاشم

بهوء، دشت الحكومة مرحلة «التبرير اليأس» من برنامجها التقليدي المخصص لتبرير الفشل في تسويق محاصيل الحبوب... المرحلة الجديدة التي بدأت الأسبوع الفائت هي الثالثة ضمن مطلع الموسم و«الصدمة» أيام الحصاد، كما يليها مرحلة الإعلان عن أن «القمح لا يزال في منازل الفلاحين ويصعب نقله»..

البرنامج نفسه أضحى ابتكاراً يستحق «ملكية فكرية» عن طرائق لصق المسؤولية «بصدمة الغائب».. هذا العام، انضم إليه رئيس اتحاد الفلاحين على ما يبدو، ففي جلسة خصصها مجلس الشعب مناقشة قضية القمح، أبدى الرجل براغماتية تبريرية لافتة، متخلياً عن توصيف «المجزى» لدى تناوله سعر الحكومة للكليو غرام من أمّاح الفلاحين، لصحّة تعبير آخر دعاه به «السعر المدروس والعالج».

كشريك في وضع السعر، حالف رئيس الاتحاد التوفيق في تجاهله تعبير «المجزى» بعدما دحضته الأسعار العالمية «والمحلية في المناطق الساخنة»... لكن ماذا عن تغييره الجديد؟ للمصافاة المحضة، تزامن إطلاق التعبير مع قول لوزير المالية إن «العدالة في السماء فقط».. بافعل قد «العدالة» لغة لا تفهمها الأسواق التي تنطق بالعرض والطلب، وقياسا بالخطل المملنة لمرتزة ما يسمى «الحكومة المؤقتة» للحلولة دون تسويق ولو كيلو واحدا إلى «صوامع النظام»، حتى لو كلفها الأمر شراءه ورميه في البحر!!.. كيف لنا أن نتكئ على عدالة التسعير لاسترجار المحاصيل!!.. أما في شق «التسعير المدروس»، ووفقاً للتنازع، يبدو أكثر نجاحاً لمنع الأقماع من الوصول إلى صوامعنا!.. وإن لم يكن الأمر كذلك، فلعل رئيس الاتحاد يقصص عن منطقة الدراسة التي وضع السعر على أساسها: درعا، الحسكة، حلب، أم في حماة!!.. وعلى نكر الأخيرة، فلم تلق الحكومة بالأل للعدالة ولا للكلفة حين اشترت شوندرها السكري من الفلاحين وباعته بخسارة ٣٠٪.. لو درست سعر القمح وفق مقاربة شبيهة، فربما كانت ملأت بعضاً من صوامعها اليوم.

ما تم تسويقه من أقماع حتى اليوم لا يتجاوز ٣٠٠ ألف طن، وبفرض تضاعف الكمية حتى نهاية الموسم، فستستورد ما لا يقل عن ١.٥ مليون طن أخرى ثمنا نصف مليار دولار لتأكل خبزاً فقط.. هذه بشرى جيدة للمستوردين، فدهاء الشعب» يتقدم في أولوية حتى على المتطلبات العسكرية، لكنه -بالتأكيد- نكسة للاحتياجات النقدية!!

بعض التسريبات القادمة من المناطق الساخنة يشير إلى ترويق الفلاحين مما يسمى «الحكومة المؤقتة» لعدم قدرتها على شراء موسمهم رغم «فتاواها الشرعية» بحرمه تسويق «لمناطق الكفار».. قد تبدو الفرصة متاحة لاختبار قدرة «سعر مناسب» على تعديل وجه أقماعهم نحو صوامعنا.. لكن الحكومة -على عايتها- لن تحرك ساكناً.. وما يثير الدهشة هو شكواها الدائمة من التراجع الحاد في ميزاننا التجاري وتدهور العملة الوطنية مع هذا القدر الهائل من انكشافنا الاقتصادي!!.

رد

بعد تصريحاته في مجلس الشعب رئيس اتحاد الفلاحين يوضح أم بيررة؟!

رئيس اتحاد الفلاحين بصحبة «الوطن» المحترم نشرت صحيفتكم الموقرة خيراً تحت عنوان: (التسعير: سياسة الحكومة خاطئة تجاه الزراعة ولا أحد يقف معنا) وذلك بالعدد ٢١٨٤ ليوم الثلاثاء ٧/٧/٢٠١٥ وللإيضاح نقول: المقصود بعبارة لا أحد يقف معنا كان رد عتب على بعض الزملاء أعضاء مجلس الشعب تحت قبة مجلس الشعب عندما انتقدوا التسعير واتهموا بأن الفلاحين قد غبنوا فيها، فكان الرد أنه عندما كنا نختلف مع الحكومة لم يقفوا معنا في المواسم السابقة، ونحب أن نبين هنا بأن تسعير القمح لهذا الموسم مجز للفلاحين ولم يقع عليهم أي غبن كما أن تكاليف الإنتاج لهذا الموسم كانت أقل من الموسم الماضي، كما أن التسعير منصف وعايلة ويتم بعد دراسة تكاليف الإنتاج بجميع مراحلها في المحافظات، فضلاً عن أن مشكلة تدني نسبة تسويق محصول القمح إلى مراكز الحبوب سببها ممارسات المنظمات الإرهابية المسلحة، كما أن انخفاض كميات الإنتاج هذا الموسم يعود إلى عدم التقيد بتنفيذ الخطة الزراعية بالشكل المطلوب وعدم حصول الفلاحين على الأسمدة والبذار المناسبة.

علماً أن دراسة الأسعار تمت بمشاركة الحكومة والقيادة واتحاد الفلاحين. والخلود لتضامنا الفلاحين رئيس اتحاد العام للفلاحين

أرقام باللون

بورصة دمشق في أسبوع تداولات ضعيفة ومصارف تبدل مديريها

تعاملات ضعيفة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأسبوع الأول من حزيران الجاري، والثالث من شهر رمضان المبارك، مع وجود ميل بيعة واضحة على بعض الأسهم القيادية. وبمقارنة مؤشرات تداول الأوراق المالية مع المعدلات الوسطية للعام الحالي، نلاحظ انخفاضاً كبيراً في أحجام وقيم التداول، إذ بلغت التعاملات ١٠.٨ ملايين ليرة سورية على الصفقات العادية، على حين الوسطي الأسبوعي ١٨.٤ مليون ليرة.

ويبلغ حجم التداول خلال الأسبوع الماضي ما يزيد على ٨٢.٣ ألف سهم، على حين الوسطي يتعدى ١٤٤.٣ ألف سهم. يتزافق ذلك مع انخفاض في مؤشر السوق ٢,٣٧ نقطة فقط، إثر تراجع أسعار أسهم ثلاث شركات متداوله من أصل ثمان جرت عليها التداولات. وهذا يدل على ضعف أداء السوق وحالة الحذر المسيطرة على التعاملات، ففتحت الميول البيعية في السوق ضعيفة وغير قادرة على تحفيز انخفاض ملموس في المؤشر، ويمكن اعتبار ذلك مؤشر تماسك نسبي للسوق. مع ترقب أداء الأسبوع الأخير من شهر رمضان واحتمال ازدياد الضغوط البيعية من أجل الحصول على سيولة نقدية من بعض المستثمرين ذوي الإمكانيات المالية الضعيفة.

يشار إلى أن الأسبوع الماضي شهد عقد صفقة ضخمة بقيمة ٥ ملايين ليرة وبحجم ٤٠ ألف سهم على بنك بيبيلوس. كما نشرت السوق إقصاحين طارئين، واحدا لاستقالة المدير العام لبنك الشرق جمال الدين منصور وتعيين شربل فرام خلف له، وآخر لاستقالة عضو مجلس إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي نور الحسيني.

التوجه شرقاً.. البريكس والاتحاد الأوراسي باهتمامات السوريين

القادري لـ«الوطن»: فتح قنوات جديدة أمام المستثمرين ورجال الأعمال الروس.. والتعاون المالي مع إيران مصلحة مشتركة



علي محمود سليمان - تصوير: طارق السعدوني

كشفت رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ريماء القادري أن الخطوة الأولى لانضمام سورية إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ستكون من خلال توقيع اتفاقية تجارة حرة بين سورية ودول الاتحاد وفق الآلية الإجرائية المتبعة لدى الاتحاد، موضحة في حديث لـ«الوطن» بأن الحكومة السورية تعمل من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تتولى إدارة هذا الملف على المتابعة على المستوى الوطني لتعزيز القدرة الوطنية لتكون سورية شريكاً قوياً وفاعلاً في هذه الشراكة المستقبلية.

وأشارت القادري إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار التوجه شرقاً وتعزيز علاقات التعاون مع الدول الصديقة، حيث يضم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي كل من روسيا وبيلاروسيا وأذربايجان، إضافة إلى أرمينيا وقبرغستان التي هي في طور الانضمام، حيث تنظر الحكومة السورية إلى هذه الخطوة على أنها تحقق مصلحة مشتركة للدول الأطراف كافة في هذا الاتحاد نظراً للتكامل الذي تحققه اقتصاديات هذه الدول والفرص الكبيرة الكامنة لتعاونهم المشترك. ولفتت القادري إلى أن الحكومة السورية كانت في مراحل قبل الأزمات قد قامت بمشاورات عديدة مع دول الاتحاد وحظي الطلب السوري للانضمام بدعم هذه الدول انطلاقاً من قناعتهم بأهمية سورية كشريك تجاري واقتصادي واستثماري وما تملكه من ميزات نسبية وموقع جغرافي يجعل موضوع عضويتها في الاتحاد قيمة مضافة لأطراف كافة بما فيها سورية، ويتم المتابعة حالياً لتحديد الأرضية المناسبة لبناء شراكة قوية مع دول الاتحاد الأوراسي ولبدء خطوات الانضمام بشكل عملي ومدروس.

وفي ذات السياق المتعلق بالتوجه شرقاً بينت رئيسة هيئة التخطيط والتعاون الدولي بأن الحكومة السورية تعمل على تعزيز العلاقات مع مجموعة دول البريكس، التي تعتبر كتل دولياً يعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المتوسطة في عضويتها، وهي (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، حيث تتمتع هذه الدول الأعضاء بمزايأ نسبية يمكن استغلالها للاستفادة منها وتفتح مجالاً للتعاون المستقبلي.

حيث يتم العمل بشكل مستمر في هيئة التخطيط والتعاون الدولي على دراسة المزايأ النسبية لدى هذه الدول لتقديم الاقتراحات المناسبة لتعزيز علاقات التعاون على أساس مدروس يتيح الاستفادة من الفرص الكثيرة التي تملكها سورية في المرحلة الحالية والمرحلة القادمة لإعادة الأعمار والتعويض للفرص المتاحة لدى هذه الدول والخبرات والمعرفة ومصادر التمويل التي يمكن أن تكون رادفاً مهماً لبناء مستقبل سورية وكتيبة احتياجات الخطط والأولويات الوطنية والعملية التنموية.

وذكرت أن مجموعة دول البريكس تشكل من حيث المساحة، ربع مساحة اليابسة (٤٠ مليون كم²)، وعدد سكانها يقارب ٣ مليارات نسمة أي أكثر من ٤٠٪ من سكان الأرض وتملك أكثر

من خمس الناتج القومي العالمي، ومن المتوقع كما يرى بعض الاقتصاديين، أن تنافس اقتصاديات هذه الدول بحلول العام ٢٠٥٠.

وعما يتعلق بالتعاون الاقتصادي مع روسيا أشارت القادري إلى أن العلاقة بين البلدين تنظم من خلال الاتفاقيات والوثائق الموقعة في مجالات عديدة ومنها التخطيط والاقتصاد والتجارة والاستثمار والمال والمصارف والجمارك، إضافة إلى قطاع النفط والثروة المعدنية والصناعة والزراعة والري والتعليم العالي والزراعة والثقافة والنقل والصحة والسياحة والاتصالات والتجارة، موضحة أن هذه الاتفاقيات تصب في خاتمة الاهتمامات المشتركة بين البلدين، ومعظم هذه الاتفاقيات والوثائق سارية المفعول ويتم العمل على تنفيذها من خلال برامج تنفيذية موقعة بين البلدين أي عبر لجان فرعية وفرق عمل مشتركة يتم تشكيلها من ممثلين من الطرفين وحسب الجهات المعنية يقع على عاتقها مهام متابعة تنفيذ هذه الوثائق بالشكل الأمثل وتبادل أي صعوبات أو عقبات تعترض سبيل تنفيذها كذلك وضع أي مقترحات جديدة أو آليات من شأنها تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات المعنية.

وأوضحت القادري أنه في المرحلة الراهنة يتم التركيز على فتح قنوات جديدة أمام المستثمرين ورجال الأعمال الروس وبما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، وقد أكدت روسيا استعدادها بالتعاون النام مع سورية لتحقيق ذلك من خلال فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين، يتم السعي إلى تطوير التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين في مجالات البنية التحتية والنفط والغاز والطاقة الكهربائية وتطوير وسائل نقل السكك الحديدية والمرافئ والموارد المائية وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى تشجيع إجراء الأبحاث العلمية المشتركة وتطوير التعاون في مجال تبادل الخبرات وإعادة الكوادر السورية في الجامعات والمعاهد

الروسية من خلال تقديم المنح الدراسية الحكومية للطلبة السوريين وتطوير التعاون بين القطاع الخاص في كلا البلدين. ولقت القادري إلى أن للأزمة التي تعترضها سورية دوراً لا يمكن إغفاله في تراجع حجم التبادل التجاري والاستثمارات الروسية في سورية وذلك نظراً للعقوبات المفروضة على سورية، وكذلك عقوبات النقل وخاصة طرق الشحن البري التي أنت إلى انخفاض التجارة البينية بين البلدين، ولكن القناعة المشتركة لدينا بأن علاقات التعاون التي تصب في مصلحة البلدين فإننا نتابع العمل ونحاول تجاوز الصعوبات والعقبات كافة.

وعن العلاقات الاقتصادية مع إيران أشارت القادري إلى أن إيران هي شريك مهم وإستراتيجي، وتنتظر هيئة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن علاقات التعاون المشتركة مع الجانب الإيراني وبما فيها علاقات التعاون المالي، على أنها مصلحة مشتركة فهي من جهة تلبي احتياجات الجانب السوري وتعزز من القدرة على توفير السلع والخدمات الأساسية للشعب السوري وإقامة المشاريع المهمة سواء على الصعيد الخدمي أم التنموي، ومن جهة أخرى تعتبر فائدة للشركات الإيرانية التي تثبت من خلال علاقات التعاون المشتركة بأنها شركات تمتلك الكثير من الخبرة والإمكانات. وخلال فترة الأزمة تم استخدام الخط الائتماني الأول الذي سبق توقيعه مع الجانب الإيراني لسد الاحتياجات الأساسية لدينا من السلع ومستلزمات القطاعات الخدمية مثل الكهرباء والصحة وتمويل المشاريع ذات الأولوية لدى الجانب السوري، ومؤخراً تم توقيع اتفاقية الخط الائتماني الجديد ويعتبر أداة مهمة لتمويل عمليات التوريد التي من شأنها سد الاحتياجات العاجلة والضرورية للسوق السورية وأي نشاطات مشاريع قد ترتبط بها وهذا سيزيد من قدرة الحكومة السورية على تلبية الاحتياجات المعيشية والخدمية للمواطن السوري وتعزيز قدرته على الصمود ومواجهة آثار الهجمة الإرهابية المنهجية التي تشن عليه.

في اجتماع نوعي لواقع المدن الصناعية

الحلقي: تسهيلات للصناعيين والحرفيين لدعم عجلة الإنتاج

الوطن

أكد الحلقي حرص الحكومة على الارتقاء بواقع المدن الصناعية وتذليل عقوبات وصعوبات العمل كافة، وإصدار قرارات واتخاذ إجراءات تساهم في تقديم تسهيلات للصناعيين والحرفيين من أجل دوران عجلة الإنتاج في المعامل والمصانع، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأكد الحلقي أن الحكومة تقوم على توفير الخدمات اللوجستية كافة للمدن الصناعية وتوفير المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والمياه وتوفير الحماية الأمنية اللازمة لها، إضافة إلى توفير البيئة التكنولوجية لإعادة إقلاع الصناعات الوطنية من خلال إعادة تأهيل المدن والمناطق الصناعية المتضررة كافة وخاصة مدينة الشيخ نجار الصناعية، بالتوازي مع دعم المنتجات الصناعية الوطنية وإثبات حضورها محلياً وعالمياً، إضافة إلى إعادة إحياء الصناعات الوطنية السورية العريقة

كالصناعات النسيجية والظطنية والحرفية وغيرها وتوطين صناعات جديدة والانطلاق إلى فضاءات أوسع في المجال الصناعي وصولاً لإنتاج قطع الغيار للالات والمصانع وإنتاج صناعات تلبي احتياجات مرحلة البناء والإعمار. وتناول الحديث خلال الاجتماع السبل الكفيلة بدعم الصناعات الوطنية وتنشيط أداء المدن الصناعية والمناطق الصناعية والحرفية وتسهيل الإجراءات أمام الإخوة الصناعيين والحرفيين وصولاً إلى تحقيق تنمية صناعية حقيقية شاملة ومتوازنة ومستدامة تلبي طموحات المواطن والدولة. حضر الاجتماع المهندس عمر غلاونجي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية ووزراء المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة وروساء اتحادات غرف الصناعة والتجارة.



«الأسود» تحت الضغط واحتمالات زيادة المعروض قوية

تخضع أسعار النفط حالياً لضغوط باتجاه زيادة المعروض، ما يدعم مزيداً من الانخفاض في الأسواق النفطية. وترتبط احتمالات زيادة العروض بارتفاع عدد منصات الحفر النفطية وتسارع أنشطتها في الولايات المتحدة الأميركية بصورة رئيسية، إضافة إلى احتمال زيادة الصادرات النفطية في النصف الثاني من العام الجاري. وبحسب وكالة الأنباء (رويترز) قالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة: إنه من المتوقع أن تتعرض أسعار النفط لمزيد من الضغوط جراء تراجع الطلب العالمي وتنامي تخمة معروض الخام على حين إن عملية استعادة توازن الأسواق قد تستمر حتى العام القادم.

وذكرت الوكالة أنها تتوقع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط في العام القادم إلى ١.٢ مليون برميل يومياً من ١.٤ مليون هذا العام، وهو ما يقل كثيراً عن المستوى المطلوب لموازنة إمدادات المعروض المتنامية من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وخارجها. وقفز سعر مزيج برنت الخام عند التسوية ١٢ سنتاً أو ٠.٢ في المئة إلى ٥٨,٥٧ دولاراً للبرميل. وخسر خام القياس العالمي أكثر من سبعة بالمئة منذ بداية الشهر الحالي. ويرى محللون أن العقود الآجلة للنفط الخام قد تواصل التداول عند مستويات أخفض في الوقت الراهن إن استمرت الضغوط المزدوجة على الأسواق ذات المخاطر المرتفعة من كل من اليونان والصين، وإن نجحت إيران في التوصل إلى اتفاق نووي ما يعني في نهاية المطاف زيادة المعروض النفطي في سوق تعاني أصلاً من تخمة المعروض.

٢٠٪ زيادة في مبيعات الذهب قبيل عيد الفطر والأسعار مستقرة

استقرت أسعار المعدن النفيس في الأسواق المحلية إثر الاستقرار النسبي في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية في السنتين النظامية وغير النظامية، والاستقرار النسبي في السعر العالمي للأونصة، إذ لم تكن التغيرات في السعر العالمي للذهب قادرة على إحداث تغيير يذكر في السعر المحلي. وبحسب جمعية الصاغة دمشق، يختمت الذهب تعاملات الأسبوع يوم أمس عند مستوى ٩٧٥٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً، حيث يتم تسعيره على دولار ٢٩٦ ليرة سورية، كوسطي بين السعر الرسمي والسعر الحر المتداول في السوق غير النظامية. وفي تصريح لـ«الوطن» أفاد رئيس جمعية الصاغة بدمشق غسان جزماتي بزيادة في المبيعات اليومية بحود ٢٠ بالمئة مع زيادة الطلب مع اقتراب عيد الفطر السعيد. عالمياً، قلصت أسعار الذهب مكاسبها المبكرة يوم الجمعة بعد أن قالت رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جانيت بولين: إنها تتوقع أن يرتفع البنك أسعار الفائدة في وقت ما هذا العام لكنها أشارت بقوة إلى قلقها أن أسواق العمل الأميركية لا تزال ضعيفة. وفي كلمة حذر فيها من بعض المخاطر الدولية التي ظهرت لم يصدر عن بولين أي إشارة أو تلميح مباشر هل تتوقع أكثر من زيادة واحدة لأسعار الفائدة في الاجتماعات الأربعة الباقية للبنك المركزي في العام ٢٠١٥. وارتفع سعر الذهب في معاملات الفورية ٠.١ بالمئة إلى ١٦٠,٣٣ دولاراً للأونصة خلال الجلسة الختامية، علماً بأن الأسعار منخفضة قليلاً منذ بداية الأسبوع.

«الأخضر» عند ٣٠٠ ليرة وأرباح التجار غير المصرح عنها حركت السوق

استقرار نسبي تشهده أسواق الصرف المحلية النظامية وغير النظامية، إذ تقلب أسعار الدولار بين ٣٠٠ و ٣٠٣ ليرات سورية، لم يتم تداوله في الوسط التجاري، وفقاً لما يتم تناقله في بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي. على حين يحافظ الدولار على سعر ٢٨٢,١٠ كوسطي للمصارف و ٢٨٢,٤١ ليرة كوسطي لشركات الصرافة، وفقاً لما ينشره موقع المصرف المركزي على الشبكة. وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير إحدى شركات الصرافة العاملة بنظام الترخّل، أن سعر الدولار الحقيقي أي المتداول فعلياً في السوق السوداء لا يتجاوز ٣٠٠ ليرة، دون وجود طلب يذكر، كما يتم بيع المواطنين بسعر ٢٩٨ ليرة للأغراض غير التجارية. مبيناً أنه في بداية الأسبوع الماضي كان هناك حركة جيدة في السوق، لكن انخفاض يوم أمس بشكل ملموس، مسوغاً زيادة الطلب بلجو، بعض التجار إلى السوق لتحويل أرباحهم غير المصرح عنها إلى دولار بعد أسبوعين من البيع في شهر رمضان المبارك. علماً، قلص الدولار الأمريكي خسائره مقابل سلة العملات الرئيسية وتراجع اليورو عن بعض مكاسبه مقابل الورقة الخضراء.

وارتفع اليورو على نطاق واسع يوم الجمعة وقفز أكثر من اثنين بالمئة أمام اللين بدعم من حالة التفاؤل بإحراز اليونان بعض التقدم في جهودها الرامية للحصول على مزيد من التموليات والبقاء في منطقة اليورو. وتراجع الين والفرنك مع تسارع الطلب على الأصول العالية المخاطر بفعل تعافي الأسهم الصينية.